

بحار الأنوار

[109] ويمنع منه، انتهى كلامه رفع ا □ مقامه (1). أقول: بعد إنكار عمر النص الجلي وظهور نصبه وعداوته لاهل البيت عليهم السلام يشكل القول بجواز مناكحته من غير ضرورة ولا تقية، إلا أن يقال بجواز مناكحة كل مرتد عن الاسلام، ولم يقل به أحد من أصحابنا، ولعل الفاضلين إنما ذكروا ذلك استظهارا على الخصم، وكذا إنكار المفيد رحمه ا □ أصل الواقعة إنما هو لبيان أنه لم يثبت ذلك من طرقهم، وإلا فبعد ورود ما مر من الاخبار إنكار ذلك عجيب. وقد روي الكليني، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد بن زياد، عن عبد ا □ بن سنان، ومعاوية بن عمار، عن أبي عبد ا □ عليه السلام قال: إن عليا لما توفي عمر أتي ام كلثوم فانطلق بها إلى بيته. وروى نحو ذلك عن محمد بن يحيى وغيره عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن هشام ابن سالم، عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد ا □ عليه السلام (2). والاصل في الجواب هو أن ذلك وقع على سبيل التقية والاضطرار ولا استبعاد في ذلك، فإن كثيرا من المحرمات تنقلب عند الضرورة وتصير من الواجبات، على أنه ثبت بالاخبار الصحيحة أن أمير المؤمنين وسائر الائمة عليهم السلام كانوا قد أخبرهم النبي صلى ا □ عليه واله بما يجري عليهم من الظلم وبما يجب عليهم فعله عند ذلك، فقد أباح ا □ تعالى له خصوص ذلك بنص الرسول صلى ا □ عليه واله وهذا مما يسكن استبعاد الاوهام، وا □ يعلم حقائق أحكامه وحججه عليهم السلام. أقول: قد أثبتنا في غزوة الخوارج بعض أحوال محمد بن الحنفية، وكذا في باب معجزات علي بن الحسين عليهما السلام منازعته له طاهرا في الامامة، وفي أبواب أحوال الحسين عليه السلام وما جرى بعد شهادته. ثم اعلم أنه سأل السيد مهنا بن سنان عن العلامة الحلي قدس ا □ روحهما فيما كتب إليه من المسائل: ما يقول سيدنا في _____ (1) الشافي: 215 و 216. (2) راجع فروع الكافي (الجزء السادس من الطبعة الحديثة): 115 و 116.